جامعة الدول العربية
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
معهد البحوث والدراسات العربية
قسم الدراسات القانونية

عقد الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل النظام القانوني العراقي بالمقارنة مع النظام القانوني المصري

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الدراسات القانونية

من الباحث

عمر أحمد خضير الطائي

المشرف

الأستاذ الدكتور

رضا محمد إبراهيم عبيد

القاهرة
2010

هدية المؤلف الى مكتبة
كلية العلوم بالقاهرة.

عمر الطيبي

١٥/٣/١٩٨٠

T05-01245

٣١٣/٣

٣١٨٤

جامعة الدول العربية
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
معهد البحوث والدراسات العربية
قسم الدراسات القانونية

عقد الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل النظام القانوني العراقي بالمقارنة مع النظام القانوني المصري

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الدراسات القانونية

من الباحث

عمر أحمد خضير الطائي

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

1- **أ.د/ سميحة مصطفى القليوبي** رئيساً

أستاذة القانون التجاري والبحري

كلية الحقوق - جامعة القاهرة

2- **أ.د/ محمود مختار بربري** عضواً

أستاذ القانون التجاري والبحري

كلية الحقوق - جامعة القاهرة

3- **أ.د/ رضا محمد إبراهيم عبيد** مشرفاً

أستاذ القانون التجاري والبحري

وعميد كلية الحقوق - جامعة بني سويف سابقاً

القاهرة

2010

الإهـــــداء

إلى.. الوالدين أمد الله في عمرهما وأنعم عليهما بالصحة والعافية.

إلى.. روح ولدي الشهيد (عمار) تغمده الله برحمته وأسكنه فسيح جناته مع الشهداء والصديقين.

وإلى ريحانة قلبي ابنته (يارا) وإلى حبيبته الوفية زوجته الغالية (رنا)

إلى.. زوجتي المؤمنة الصابرة والتي تحملت عبء الأسرة في غيابي (خديجة)

إلى.. قرة عيني ولدي (سعد) وزوجته العزيزة (سراب) ولعزيزات القلب (سفانة وجنة).

إلى.. ابنتي الغالية (إسراء) ولصغيرتها المحبوبة (رنيم)

إلى.. إخواني وأخواتي سندي وذخري في الحياة

إلى.. الأقارب والأصدقاء جميعاً في العراق الجريح

أهدي جهدي المتواضع

الباحث

شكر وتقدير

الحمد لله الودود المنان، الذي منَّ علينا بنعمة الإسلام، وبنعمة العلم والكلام بنطق اللسان، وهو عاجز عن الإفصاح والبيان، الحمد لله الذي بنعمته تتم الأعمال الصالحات، أحمده وأشكره وأسأله من فضله المزيد، وأشكره شكراً مقروناً بالتهليل والتسبيح والتحميد على نعمائه، وما أمدني به من صبر وعزمٍ وتصميم وتوفيق لإتمام هذا الجهد المتواضع، والصلاة والسلام على المبعوث بالحق رحمةً للعاملين النبي العربي الأمي محمد الصادق الأمين وعلى آله الطيبين الطاهرين وأصحابه الغر الميامين وعلى من سارَ على نهجه وتبعه بإحسان إلى يوم الدين.

ومن باب الاعتراف بالإحسان أن أتقدم بعظيم العرفان وفائق الامتنان وجزيل الشكر والتقدير إلى العالم الجليل **الأستاذ الدكتور رضا محمد إبراهيم عبيد** أستاذ القانون التجاري والبحري وعميد كلية الحقوق السابق في جامعة بني سويف لتفضله بقبول الإشراف على الرسالة، وما بذله من جهد كبير وما قدمه لي من توجيهات سديدة، اقترنت بما يتحلى به من تواضع العلماء وحكمة الحكماء ورعاية الآباء، فلم يبخل عليَّ بوقت أو علم أو نصيحة أو إرشاد حتى توجَ جهدنا بهذه الرسالة المتواضعة، أسأل الله العلي القدير أن يجعله في ميزان حسناته، وأعلم أنني مهما سجلت بحقه من كلمات الشكر والثناء، أظل مقصراً فعذراً أستاذي الفاضل إن عجزت كلماتي أن تعطيك حقك.

كما أتقدم بخالص شكري وتقديري وعظيم امتناني للعالمة الجليلة والفقيهة أستاذة الأجيال ومدرسة العلم الغزير **الأستاذة الدكتورة سميحة مصطفى القليوبي** أستاذة القانون التجاري والبحري بكلية الحقوق – جامعة القاهرة، والتي كرمتني وزادتني شرفاً بقبولها ترؤس لجنة الحكم على الرسالة وتقويمها، وأعلم بأن رسالتي ستزداد قوة علمية من خلال آرائها السديدة التي ستثري معلومات الباحث والبحث، ولا يسعني إلا أن أتوجه إلى الباري عز وجل وأسأله أن يبارك جهودها ويمنّ عليها بالصحة والعمر المديد ويديمها ذخراً لطلاب العلم.

والشكر والتقدير إلى **الأستاذ الدكتور محمود مختار بريري** أستاذ القانون التجاري والبحري بكلية الحقوق – جامعة القاهرة الذي تفضل مشكوراً بقبول الاشتراك في لجنة الحكم على الرسالة وتقويمها على الرغم من كثرة أعبائه ومشاغله، والذي غمرنا بدماثة الخلق وحسن التعامل، داعياً المولى القدير أن يمد في عمره وأن يمنّ عليه بالصحة، وجزاه الله عن العلم وطلابه خير الجزاء.

ولابد أن أسجل الشكر والتقدير **للأستاذ الفاضل الدكتور أحمد يوسف أحمد** عميد معهد البحوث والدراسات العربية الذي غمرنا برعايته الأبوية وبخلقه الرفيع وقيمه العربية الأصيلة ويسر لنا سبيل العلم وقدم لنا كل ما من شأنه أن يسهل علينا مواصلة دراستنا.

وأسجل شكري وتقديري **للأستاذ بنكين عبد الله الريكاني** الذي كان لدعمه ومساعدته الدور الكبير في إنجاز رسالتنا هذه.

والتقدير والعرفان للدكتورة **إنعام النازك** التي كان لاهتمامها ومتابعتها أثره في إتمام هذا الجهد.

ولزملائي وزميلاتي في معهد البحوث والدراسات العربية الشكر والتقدير لمؤازرتهم لي وأخص منهم بالذكر الزميلة **سوسن صاني** التي أمدتنى بالكثير من المراجع القيمة التي كنت بأمس الحاجة لها.

والشكر الكبير والتقدير العظيم للحبيبة الغالية **مصر** العروبة أرض الكنانة التي احتضنتنا طيلة السنوات الماضية ومنحتنا الدفء والحنان، ولنيلها الخالد الذي لم يبخل بعذوبته على أبناء الرافدين، فكنا ننهل من مائه دائماً كي نعود إليه.

وتحية لشعب مصر الأصيل الذي عوض علينا فراق الأهل والأحبة وأشعرنا أننا بين أهلنا وذوينا فكانوا نعم الأهل والأقارب.

الباحث

بسم الله الرحمن الرحيم

" قَالُوا سُبْحَانَكَ لاَ عِلْمَ لَنَا إِلاَّ مَا
عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ العَلِيمُ الحَكِيمُ "

"صدق الله العظيم"

(البقرة الآية: 32)

المقدمة

تبذل دول العالم جهوداً متواصلة لجذب الاستثمار الأجنبي الذي يعد أحد أهم الظواهر التي تسود عالمنا المعاصر. فقد انتشرت المشروعات الاستثمارية بشكل واسع وكبير في العقدين الأخيرين من القرن الماضي، رغم قدمها. حيث يعود تاريخها إلى بدايات القرن السابع الميلادي. وما زالت تحظى باهتمام المؤسسات الدولية المعنية بالاستثمار، وكذلك الدول المتقدمة، والنامية على حد سواء. وذلك من خلال ما تقدمه الأطراف الجاذبة للاستثمار من مزايا وضمانات، وتهيئة المناخ المناسب له من خلال توفير الحماية القانونية. لأن المستثمر يبحث عن الفرص التي تحقق له الأرباح في ظل ظروف آمنه ومستقرة يطمأن من خلالها على رأسماله وتبعد عنه المخاطر غير التجارية. والاستثمار الأجنبي هو كل استثمار يتم خارج حدود الوطن الأم للمستثمر سواءً كان شخصا طبيعياً أم معنوياً.

ويشكل الاستثمار الأجنبي مصدرا مهما من المصادر التمويلية التي تلجأ إليها الدول النامية للنهوض ببرامجها التنموية والاقتصادية وتتجنب القروض الخارجية التي تثقل كاهلها. وهذه الاستثمارات قد تكون مباشرة، حيث يسيطر المستثمر الأجنبي سيطرة فعلية على مشروعه وبمقدوره أن يحول أرباحه الناتجة من المشروع إلى خارج الدولة المضيفة. كما قد تكون غير مباشرة عندما لا يتمكن من السيطرة على المشروع ولا إدارته.

وللمشرع العراقي تاريخ متواضع في التشريعات المتعلقة بالاستثمار حيث بدأ الاهتمام به في بداية ثمانينيات القرن الماضي من خلال عدد من القوانين الهادفة إلى تنشيط الاقتصاد العراقي، حيث تعاملت الحكومة العراقية آنذاك بحذر مع الاستثمار الأجنبي. إلا أنه مع الحاجة إلى التطور وإدخال التقنية الحديثة والتكنولوجيا صدرت في العراق تشريعات تدعم إشراك القطاع الخاص

الفهـــرس

الموضـــوع	رقم الصفحة
المقدمة	
الفصل الأول: عقد الاستثمار الأجنبي المباشر تعريفه وطبيعته القانونية وأركانه	5-40
المبحث الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر	8
المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر في المفهوم الاقتصادي والقانوني	9
المطلب الثاني: تعريف الاستثمار الأجنبي في القوانين الداخلية والقانون الدولي	14
المبحث الثاني: الطبيعة القانونية لعقد الاستثمار الأجنبي المباشر وأركانه	26
المطلب الأول: الطبيعة القانونية لعقد الاستثمار	26
المطلب الثاني: أركان عقد الاستثمار	32
الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي أنواعه ومعوقاته ونماذجه المختلفة	41-84
المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي أنواعه ومعوقاته	42
المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر	43
المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي غير المباشر	51
المطلب الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي	55
المبحث الثاني: النماذج المختلفة لعقود الاستثمار	68
المطلب الأول: عقـــــود البتـــــرول	68
المطلب الثاني: عقود التعاون الصناعي	76
المطلب الثالث: عقود الأشغال العامة الدولية	82

الموضـــوع	رقم الصفحة
الفصل الثالث: أطراف عقد الاستثمار الأجنبي الحقوق والالتزامات المترتبة عليهم	124-85
المبحث الأول: أطراف عقد الاستثمار الأجنبي	86
المطلب الأول: المستثمر الأجنبي (المصدر لرأس المال) كطرف في عقد الاستثمار	86
المطلب الثاني: الدولة المضيفة كطرف في عقد الاستثمار الأجنبي	99
المبحث الثاني: التزامات وحقوق أطراف العقد	105
المطلب الأول: حقوق والتزامات الدولة المضيفة.	106
المطلب الثاني: حقوق والتزامات المستثمر الأجنبي	109
الفصل الرابع: حوافز وضمانات الاستثمار والتحكيم كوسيلة لتسوية المنازعات	171-125
المبحث الأول: حوافز وضمانات الاستثمار في العراق	130
المطلب الأول: حوافز الاستثمار في العراق	131
المطلب الثاني: ضمانات الاستثمار في العراق	136
المبحث الثاني: حوافز وضمانات الاستثمار في مصر	141
المطلب الأول: حوافز الاستثمار في مصر	142
المطلب الثاني: ضمانات الاستثمار في مصر	148
المبحث الثالث: التحكيم كوسيلة لتسوية منازعات الاستثمار	156
المطلب الأول: تعريف التحكيم وطبيعته القانونية ومشروعيته	157
المطلب الثاني: مزايا وخصائص التحكيم في منازعات الاستثمار	162
الخاتمة	177-172
أولاً: النتائج	172
ثانياً: التوصيات	175
الملاحق	197-178
قائمة المراجع	213-198